الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة

د.طارق قندوز – جامعة الجزائر 03
أ. د إبراهيم بلحيمر – المركز الجامعي بتيبازة
د.السعيد قاسمي–جامعة المسيلة

المعضلة البحثية

حسب خبراء الرابطة الجزائرية لأرباب العمل CNPA، ومنتدى رؤساء المؤسسات FCE فالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية مقبلة على تحديات كبيرة خلال السنوات المقبلة، وهي مضطرة إلى التكيف مع التحولات الجارية لتفادي أي إنتكاس مستقبلا. وفي نفس الإتجاه، يتمثل التحدي الإستراتيجي والمحك الصعب الذي يواجه صناع القرار بالجزائر قضية تنويع وتخصيب البنية الإقتصادية ودفع وتيرة مسلسل النمو الصناعي والزراعي والخدماتي، ومنه بناء إقتصاد منتج وحيوي والتخلص من الإفرازات السيئة الناجمة عن تقلبات إقتصاد الريع، فهذا الأخير أضحى هاجس حقيقي مزعج ذو نهاية تراجيدية على الأمد المتوسط والبعيد، من زاوية العمر الإفتراضي لنضوب النفط والغاز، فالجزائر في عنق الزجاجة تعيش مأزق فعلي لحل مشاكل الجبهة الإجتماعية المتنامية (الصحة، السكن، الغذاء، التعليم، النقل، ...إلخ)، فيما يتصل بالبحث عن الحلول البديلة لتحقيق فوائض ريحية مستديمة في الحساب الجاري، ومن ثم الحصول على متنفس جديد للعملة الصعبة لتمويل قنوات الإستثمار العام (المؤسسات العمومية) والخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ويعتقد الخبراء أن تراكم مسلسل الإنزلاقات والتجاوزات كسابقة خطيرة في تاريخ الجزائر خصوصا مطلع عام 2011 أعمق من إرتفاع أثمان السكر والزيت أو غلق الطرق والمرافق العامة مثل البلديات والمستشفيات، فهذه الأخيرة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس فقط، بل هي أزمة النظام الإقتصادي والسياسي الجزائري الذي لا يملك مفاتيح الحلول الجذرية ولا يملك مشروعا ذا بعد وطني شامل، في وقت إمتلأت فيه أوعية الخزينة العمومية بملايير الدولارات، فالفساد هو أساس أزمة الجزائر، وليت الصراع في الساحة السياسية بين الأحزاب يقتصر على بناء الدولة العصرية، بل حقيقته المرّة أنّه صراع إنتهازي حول المناصب البرلمانية في الإنتخابات التشريعية

المنارة للاستشارات

والمصالح الضيقة والإمتيازات الفردية ومن يأخذ أكثر من الصفقات العمومية ولو على حساب المصلحة العامة، ويثير هذا الوضع حفيظة الشارع الغاضب، خاصة لما يقارنه بالسلوك النضالي والتضحيات الكفاحية التي قدمها المجاهدون والشهداء الحقيقيون في ثورتهم المباركة ضد الإستعمار الفرنسي.

وفي السياق ذاته، يشكك الخبراء في المنظومة الإحصائية الوطنية، على خلفية منسوب مصداقية المنهجية المتبعة أو شفافية النموذج المطبق من طرف الديوان الوطني للإحصاء، فهذا الأخير هيئة غير مستقلة تابعة للسلطات العمومية ما يجعله عرضة للضغوطات الحكومية في الجهاز التنفيذي، والأرقام الصادرة عنه بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة والمتعارف عليها، وبعيدة عن الواقع تهدف إلى التهدئة وتغطية الجوانب السلبية في الأداء الحكومي وتفادي الغضب الإجتماعي وتداعياته، فمثلا يجزم الخبراء بأن نسبة التضخم الحقيقية في الجزائر ما بين 10% و20% أي تفوق بأزيد من ثلاث مرات الرقم الرسمي المعلن عنه من السلطات المركزية، فالوضعية الحقيقية للقدرة الشرائية لـ 70% من الأسر محدودة الدخل التي تستعمل أزيد من 80% من مداخيلها للمواد الغذائية الأساسية فقط. ويرون أن نسب البطالة الفعلية غير المعلنة أكبر من ذلك بكثير وربما تتجاوز الخطوط الحمراء وتصل إلى أكبر من 20%، خاصة عند الشباب حيث تتجاوز 30% إذا تم إستثناء مناصب العمل غير الدائمة، والتطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة، ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، وهو ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماما .

وفي هذا الإطار، تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، على إعتبار أنها جاءت في غضون الهزات العنيفة التي إجتاحت الدول الأكثر تقدما في العالم، والتي تعكف على البحث عن مصادر أخرى للطاقة، وموجة الإنتقادات اللاذعة شديدة اللهجة من طرف الخبراء الأخصائيين والباحثين الجامعيين علاوة عن المنظمات الأممية، بشأن الهوّة الجسيمة بين المخزون المالي للبلد من جهة، وبين ترتيب الجزائر في مراتب متأخرة ضمن حظيرة الدول المتخلفة غير المنتجة للفوائض والمنافع الحقيقية خارج الركاز (تتكون من 60% محروقات و20% زراعة ونحو 5% صناعة والباقي 15% من الخدمات)، بحيث لا يمكن مقارنة إقتصاد الجزائر باقتصاديات الدول الناشئة أو الصاعدة وذلك في أعقاب التقارير الدولية الصادرة هنا وهنالك. ولعل القرينة البارزة في هذا الصدد، الإرتفاع الفاحش والمقلق لفاتورة الواردات الغذائية من سنة إلى أخرى بوتائر قياسية

المنارة للاستشارات

تعكس تكريس مفهوم التبعية الغذائية للأسواق الخارجية، والقيمة العلمية المضافة في الدراسة أيضا تكمن في جودة المقترحات المثمرة والتوصيات المجدية التي يمكن إستخلاصها كدروس مستفادة من الدراسات والأبحاث المعتمدة أو تلك المستقاة من قرائح وأذهان الخبراء والمحللين المتابعين لخبايا الشأن الإقتصادي المحلي.

المحور الأول: إستشراء آلة الفساد كظاهرة غير صحية تنخر في جسم الإقتصاد الجزائري

تأسّست منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية عام 1943 الكائن مقرها بميونيخ (ألمانيا)، وتصدر مؤشر قياس مدركات الفساد CPI الذي يعكس مدى تفشي وإستفحال جرائم الفساد في الأقطار، وهو مدرج من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً)، حيث يمثل الصفر سيطرة وهيمنة الفساد وتمثل العشرة الخلو من الفساد، ويعتمد هذا المؤشر المهم على تجميع المعطيات من رجال أعمال وأكاديميين وموظفين في القطاع العمومي لكل دولة من خلال نشاطهم اليومي. ويمكن عرض جدول المؤشر مدركات الفساد في الجزائر كما يلي:

جدول يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2011

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112

Source:http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2003_2010 (Consulté Le 19-12-2011)

جدول يبرز مركز الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لعام 2011

RANK	COUNTRY	SCORE
100	Suriname	3
100	Tanzania	3
112	Algeria	2.9
112	Egypt	2.9
112	Kosovo	2.9
112	Moldova	2.9
112	Senegal	2.9
112	Vietnam	2.9
118	Bolivia	2.8
118	Mali	2.8

Source: http://www.echoroukonline.com/ara/national/88003.html (Consulté Le 1-12-2011)

المنارة للاستشارات

من الجدولين أعلاه يمكن إبداء الملاحظات والتوصيفات التالية:

يلاحظ من الجدول تدحرج تصنيف الجزائر بـ 24 نقطة في الفترة 2003-2011، حيث إحتلت على سلّم مؤشر الشفافية المرتبة 88 عام 2003 بدرجة 2.6 من 10، والمرتبة 112 من أصل 183 بلد شمله المسح عام 2011 لتتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جداً بـ 2.9 من 10 بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي دون تسجيل أي تطور إيجابي. بمعنى أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط، لأنه حسب الهيئة الدولية تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، دلالة على توسع دائرة ورقعة إنتشار الفساد بمنسوب عالي ومرتفع داخل مختلف مفاصل ودواليب الدولة، ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث تشهد مؤسسات وأجهزة الحكومة معدلات خطيرة وتعاني من مستويات رهيبة منه (عالجت المحاكم الجزائرية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2009 ما يزيد على أربعة آلاف قضية فساد منها 55% إختلاسات و10% رشوة)، إذ تتبوء مركز دولي غير مشرف، الأمر الذي يؤشر ويدلل على أن الشركات العاملة بالسوق الوطني سواء العمومية أو الخاصة (محلية وأجنبية) تعيش في بيئة إقتصادية أقل شفافية يُعشش فيها قضية الفساد بكافة مظاهره وأشكاله.

وفي ذات السياق، تأتي هذه الأرقام المفزعة والمرعبة لتدق ناقوس الخطر في توقيت حسّاس للغاية، أي بالموازاة مع الظروف والعوامل التالية:

- تنصيب السلطات العمومية للهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد عام 2011، التي تعد بمثابة مرصد وجهاز مركزي دورها الأساسي بذل الجهود المضنية لمكافحة ومحاصرة بؤر الفساد المستشرية، وكذا تجفيف منابعها وتقويض مشاربها لاسيما الرشوة التي طمّت وعمّت، والشاهد هو تأخر الوصاية في تأسيس هذه الآلية رغم أن قانون 20 فيفري 2006 نص عليها، لذلك لوحظ غياب أي نتائج لعملها، أي لم يقدم أو يؤخر شيئا في التصنيف الدولي الجديد (فارغة من محتواها بقيت حبر على ورق وجسم بلا روح)، وكذا عدم صدور المراسيم التنظيمية لقانون الصفقات العمومية الجديد، إذن واضح أنه لا توجد إرهاصات للإرادة السياسية الحقيقية للتقليل من حدة هذا الأخطبوط الجرثومي الذي ينخر في جسم الإقتصاد الجزائري ؛

المنارة للاستشارات

- وجود هيئة عليا لمراقبة الأموال العمومية (ISCFP) L'Institution Supérieur de Contrôle des Finances Publiques، حيث تأسس مجلس المحاسبة Cour des Comptes في 1980 بإصدار الأمر رقم 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية. ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أغسطس 2010، الذي يحدد صلاحيات تنظيمه وسيره وجزاء تحرياته ؛
- نشوب وإندلاع ثورات الربيع العربي التي هزّت أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا درس مستفاد للجزائر من زاوية أن غالبية الدول العربية التي مسّتها رياح التغيير تقبع في مراتب ذيلية دنيا في مجال مؤشر الشفافية، مسجلة نتائج سيئة وفي بعض الأحيان كارثية (العراق 175 برصيد 1.8؛ مصر 112 برصيد 2.9؛ المغرب 80 برصيد 3.4؛ تونس 73 برصيد 3.8[1](H)).

المحور الثاني: إتساع رقعة الفجوة بين دائرتي السوق النقدية والحقيقية (شبح الأمواج التضخمية)

– واقع وأسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري

تشكل عملية إستهداف التضخم والسيطرة عليه تحدي صعب ومحك كبير للسياسات الإقتصادية (النقدية والمالية) والإجتماعية في البلاد، إذ يعد أهم المشكلات التي تنال قسطا كبير من الإهتمام من طرف الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما له من آثار بالغة الحساسية ومتعدية على باقي متغيرات الإقتصاد الكلي. ويرى المحللين والخبراء الجزائريين أن الأسباب والمصادر الأساسية التي تسهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية متوفرة ومتعددة، ومن أبرز خصائص التضخم بالجزائر الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي مقارنة مع إرتفاع وتيرة نمو الطلب الإستهلاكي، وهو ما يدفع نحو إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك بأخذه منحى تصاعدي:

*/ **عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي:** أي عجز وجمود الجهاز الإنتاجي المحلي المهترئ والمهلهل أصلاً على الإستجابة للإحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم ملايير الدولارات التي ضختها الدولة

المنارة للاستشارات

لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الإستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المبرمة، فالمجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تعاني من ركود مزمن فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية والمردودية، فمثلا وجهت الحكومة خلال العشرية الفارطة أزيد من 180 مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي إستفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة 35 مليار دولار. لذلك فالتبعية الغذائية هي ميزة الإقتصاد الجزائري أدت إلى التضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت حدود 50 مليار دولار، نتيجة جنوح الأسعار إلى الإرتفاع في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج.

*/ **إرتفاع وتيرة نمو الطلب الإستهلاكي:** ومن جهة أخرى، إرتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الإقتصاد، كما أنّ الحكومة ساهمت في تغذية الإرتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوئها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دينار مرة واحدة، على غرار الإنفاق العمومي الضخم الذي لم يقابله إرتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، كما أن تمويل عجز الموازنة يتم من خلال الإفراط في الإصدار النقدي، ولا نغفل على توسع البنوك في منح القروض الإستهلاكية. ينضاف إلى ما سبق، عدم تحكم الحكومة في القطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقة، بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق، وأخيراً ضعف الأجهزة الرقابية للدولة على التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الإحتكارية في الإقتصاد الوطني،

– تحليل تطور مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في الجزائر 1995–2010

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques في حساب مؤشر أسعار الإستهلاك على صيغة لاسبير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح، وإرتفع معدل التضخم بشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين 1989 إلى 1995 بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدها الإقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات على أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وأزيلت الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات)، وقبل هذه المرحلة النوعية كان النهج

المنارة للاستشارات

الإشتراكي هو المرجع في صياغة الخطة السعرية المناسبة أين كانت الأسعار محددة إدارياً من خلال الدعم والحماية التي تأخذ في الحسبان التكاليف الإجتماعية لمعيشة المواطنين (بلغت نسبة الدعم الحكومي لأسعار السلع الإستهلاكية 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994). وفي هذا المقام سنقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر في المدة 1995-2010 إستعانةً بالجدول أسفله (سنة الأساس: 1989):

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسبة (%)	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1	0.34	3.5	2.2
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة (%)	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7	3.9

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع إلكترونية متخصصة

من إستقراء معطيات ومضامين الجدول أعلاه، يمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر التالية:

– تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995–2000

من تقارير بنك الجزائر، نلاحظ أن معدل التضخم في إرتفاع مطرد إلى أن وصل إلى 31.7% كأقصى حد له سنة 1992، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الإستعداد الإئتماني الأول والثاني، ثم عرف إرتفاع سنتي 1994- 1995 حيث بلغ أرقام قياسية تضر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى 29.04% و28.4% على التوالي، ويعزى ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7%، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، إذ كانت النتيجة المنطقية والطبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الإلتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الإختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر، المرتكزة على تحرير الأسعار هو الإرتفاع في معدلات التضخم. أما خلال الفترة 1996-2000 فشهدت معدلات التضخم إنخفاضا مهما من 20.3% عام 1996 إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها 0.34% سنة 2000، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29.8% سنة 2000، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15%

المنارة للاستشارات

فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام 1996. والجدير بالتنويه، أن عام 1996 شهد مستويات إدخار سالبة (-34.6 مليار دينار) أي كان الإستهلاك يفوق مستوى الدخول المتاحة، كما عرفت هذه السنة هبوط في مؤشرات الإستهلاك الحقيقي، حيث تم نزع الدعم شبه النهائي على المنتجات الطاقوية (الكهرباء والغاز) عام 1994، ونزع الدعم تدريجياً على مواد إستهلاكية أساسية مثل حليب الغبرة والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي 1995 و1996. وتميز عام 1997 بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسنا ملحوظاً الذي إنخفض إلى 6.1%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و1996. وفي هذا الإطار، أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار بداية من عام 1989، ففي عام 1997 تم إلغاء الدعم على كافة المواد الغذائية. ثم إستقرت معدلات التضخم بعد ذلك أي عام 1998 لتصل بزيادة طفيفة جداً إلى 6.2% عام 1998، وفي نفس الوقت حُررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية. ثم تدحرج المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الإستهلاك إلى 2.1% عام 1999، والجدير بالذكر أنّ الإدخار لا يحظى إلاّ على نسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح ففي سنة 1999 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 1810.5 مليار دينار، 92% منه مخصص للإستهلاك والباقي للإدخار. ومع مطلع الألفية الثالثة سجّل المتوسط السنوي للتضخم إنخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الإتحاد الأوروبي، ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني.

– تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001–2010

تميزت هذه الكمية الوقتية بعودة الحياة الإقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والإستثمار، بداية من المخطط التنموي الأول، حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك 3.5% بسبب زيادة الإنفاق العمومي، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الإدخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بدايةً من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و1999، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دينار نهاية سنة 2001، وهذا يمثل سند مهم لمباشرة

المنارة للاستشارات

برنامج الإنعاش الإقتصادي، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للإقتصاد. وفي عام 2002 إنخفض معدل التضخم إلى 2.2% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود M2 وسعر الصرف الإسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم إرتفاع الطلب الداخلي وهذا تسويغه يكمن في آثار إصلاح التعريفة الجمركية، حيث تم الإنتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%)، وإنخفاض الحق الإضافي المؤقت DAP من 60% إلى 48%، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+20.2% عام 2002 مقارنة مع عام 2001) وهو ما أثّر على أسعار الإستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الإستهلاك. وفي الصدد ذاته، عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسّدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي 30% سنة 1994 إلى 3.5% خلال 1995-2003 وذلك رغم إستكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو إرتفاع التضخم، وهنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28% من القوة العاملة النشطة (منطق منحنى فيليبس) ما بين 1989 و2003. كما شهدت هذه السنة فضائح فساد وإختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي). ورغم أنّ عام 2004 يمثل نهاية المخطط الخماسي إلاّ أنّ حصيلته كان منها إرتفاع معدل التضخم إلى 4.6%، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بين 2005-2006 تقلصا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ليستقر في حدود 1.8% ما يعني إستقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعتبر عامل إيجابي توجت به جهود الحكومة. وعرفت سنة 2005 قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير بـ 150 مليار دولار لدعم النمو، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة بـ 3.9% عام 2007 و4.4% عام 2008، رغم أن بداية سنة 2008 وصل فيها سعر البرميل إلى سقف 150

المنارة للاستشارات

دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة. كما عرف معدل التضخم إرتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الإنحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يعود السبب إلى إرتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرّض الإقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح إعتبارا من متصف عام 2008. وفي ذات السياق، وحسب صندوق النقد الدولي يرجع إرتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في جانب منه إلى الظروف المناخية إلى جانب الصراع بين اليوان الصيني من جهة والدولار واليورو من جهة أخرى، وكذا تأثير الإرتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت إرتفاعا قويا في البورصات الدولية، بلغ على التوالي 41 و44 و18% وانعكست بالسلب على السوق الوطنية. فمثلا إستوردت الجزائر 6.35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية إرتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الإستهلاكية بما فيها قروض السيارات، أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010، إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدّر عند 6% وفي كافة البلدان الناشئة تعادل 6%. وعاودت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4% (3.49% في السداسي الأول، 4.52 في السداسي الثاني) لسببين هما النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011 إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة. وفي هذا الإطار، أشار مجمع أكسفورد للأعمال أنه بسبب المستوى المتزايد

المنارة للاستشارات

لتكاليف برنامج الإستثمار العمومي (زخم السيولة) تبقى إحتمالات خطر الموجات التضخمية واردة إلى غاية أفق عام 2014[2].

المحور الثالث: طغيان المعروض البشري على الطلب في ظل التبعية المفرطة للطاقات الناضبة (كابوس البطالة)

إن معدل البطالة Chômage هو نسبة السكان العاطلين إلى القوة العاملة النشطة، ويحسب كالتالي: معدل البطالة= السكان العاطلين/القوة العاملة النشطة. أما معدل التشغيل Emploi فهو نسبة السكان العاملين إلى القوة العاملة النشطة، ويحسب كالتالي: معدل التشغيل= السكان العاملين/القوة العاملة النشطة. إذا من هذه المعادلة يمكن القول، أنّ الحجم المتزايد للسكان النشطين على محور الزمن، يمثل أحد تحديات سياسة التشغيل في الجزائر كما أن معدل البطالة يتأثر بكلا من معدل النمو الإقتصادي ومعدل النمو الديمغرافي. والبطالة ظاهرة عالمية وخطورتها في الجزائر لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبتها، فمثلا شهدت الجزائر عام 2010 ما لا يقل عن تسعة آلاف إحتجاج وإضراب من بين مسبباته الرئيسة البحث عن وظيفة. ومن أبرز سمات سوق الشغل الجزائري الفجوة بين إرتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة.

– خصائص سوق العمل في الجزائر

*/ **إرتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة:** نتيجة إرتفاع نمو القوة العاملة النشطة بمعدلات أسرع من النمو الديمغرافي للسكان، وإزدياد نسبة وعدد الأشخاص طالبي العمل والإدماج لأوّل مرة لاسيما في أوساط ذوي الكفاءات من حاملي الشهادات (الجامعيين والتقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين المهني)، وخاصة الأقل من 30 سنة فهي ظاهرة ضاربة بأطنابها بحوالي 70% إلى 80%، وطول مدة بحثهم، إضافة إلى نقص مستواهم التأهيلي والتدريبي (عجز في الدراية الفنية والمهارات الإحترافية).

*/ **تباطؤ نمو الطلب على العمالة:** ضعف معدلات الإستثمار المجدي، وبطء ديناميكية النمو الإقتصادي خارج المحروقات، وسوء التسيير الإداري (تواضع الكفاءة الإنتاجية، وغياب الفعّالية التنظيمية)، أي بعبارة أدق غياب جهاز عرض إنتاجي مرن قادر على إستيعاب وإمتصاص أكبر

المنارة للاستشارات

كمية ممكنة من المعروض البشري المتاح، ومن ثم ضعف قدرة النسيج المؤسساتي على توليد فرص مستديمة للتوظيف.

– ميكانيزمات مكافحة ومحاربة ظاهرة البطالة في الجزائر

وفي خضم ذلك، قامت الحكومة بتأسيس جملة من القنوات والآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية، بتمكين الشباب من إكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلاً من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية (مدة العقد مؤقتة يتم تجديدها ثلاث مرات على أقصى تقدير)، حيث في بداية عقد التسعينات تم تنصيب جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ، وصندوق العمل على تشغيل الشباب FAEJ (عُوِّض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهو أكبر جهاز حكومي للتوظيف)، ويضم الجهاز ثلاث أصناف من صيغ العمل هي: الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE، التشغيل المؤقت المؤجر بمبادرة محلية ESIL، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM. كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC سنة 1994 يمس الأشخاص المسرحين لأسباب إقتصادية، وتأسيس برنامج المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة سنة 1997، وفي نفس العام أُطلق برنامج أشغال ونشاطات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة TUPHIMO كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات، وعقود ما قبل التشغيل CPE سنة 1998، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل مديريات النشاط الإجتماعي DAS. والشبكة الإجتماعية لحماية الفئات المحرومة بدعم دخولهم بعد رفع الدعم على الأسعار (تعويضات للأشخاص دون دخل ICSR سنة 1992 ثم إستبدالها سنة 1994 بصيغتين جديدتين: المنحة الجزافية للتضامن AFS والنشاط ذو المنفعة العامة IAIG)، على غرار الإمتيازات الجبائية والتسهيلات الإئتمانية من طرف البنوك (القرض المصغر أنشأ سنة 1999) بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول، والوكالة الوطنية لضمان القروض المصغرة ANGEM، ... إلخ.

المنارة للاستشارات

– تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995–2010

لتوضيح أثر الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة على وضعية سوق التشغيل في الجزائر، وبالتالي توضيح حجم الهوة بين المعروض البشري والطلب على العمل، نعرض الجداول التالية، والتي تبرز تطور معدلي البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة من 1995–2010:

السنوات	حجم القوى العاملة النشطة	إجمالي العاطلين عن العمل	عدد الأفراد العاملين	معدل البطالة	معدل العمالة
1995	7 561 000	2 125 000	5 436 000	28.1	71.9
1996	7 811 000	2 186 000	5 625 000	27.9	72.1
1997	8 072 000	2 257 000	5 815 000	27.9	72.1
1998	8 326 000	2 333 000	5 993 000	28.1	71.9
1999	8 589 000	2 508 000	6 081 000	29.2	70.8
2000	8 153 000	2 430 000	5 723 000	29.8	70.2
2001	8 568 000	2 340 000	6 228 000	27.3	72.7
2002	8 625 000	2 208 000	6 417 000	25.6	74.4
2003	8 762 000	2 077 000	6 685 000	23.7	76.3
2004	9 469 000	1 677 000	7 792 000	17.7	82.3
2005	9 500 000	1 453 500	8 046 500	15.3	84.7
2006	10 109 000	1 244 000	8 865 000	12.3	87.7
2007	9 968 000	1 177 000	8 791 000	11.8	88.2
2008	10 315 000	1 166 000	9 149 000	11.3	88.7
2009	10 544 000	1 076 000	9 468 000	10.2	89.8
2010	10 812 100	1 089 100	9 723 000	10.1	89.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء Office National des Statistiques

والشكل يبرز تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2010

المنارة للاستشارات

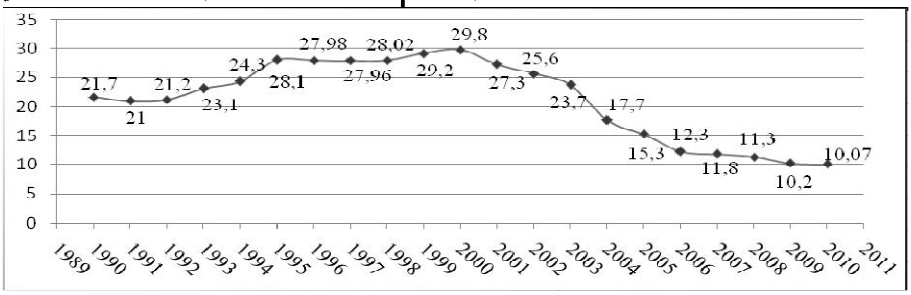

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في الجدول السابق

والجدول يوضح نسبة الفئة العاملة من المجتمع حسب القطاع الإقتصادي والجنس والموقع سنة 2010

	الذكور		الإناث		المجموع	
المناطق الحضرية	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	268	5.1	19	1.7	287	4.5
الصناعة	673	12.9	301	26.7	974	15.3
أشغال وبناء	1112	21.2	20	1.8	1132	17.8
تجارة-خدمات	3182	60.8	786	69.8	3968	62.4
المجموع	5234	100	1126	100	6360	100
المناطق الريفية						
الزراعة	773	25.5	76	21.8	849	25.1
الصناعة	251	8.3	112	32.2	363	10.8
أشغال وبناء	748	24.7	5	1.5	754	22.3
تجارة-خدمات	1254	41.4	155	44.5	1409	41.8
المجموع	3027	100	348	100	3375	100
التراب الوطني						
الزراعة	1040	12.6	95	6.5	1136	11.7
الصناعة	924	11.2	413	28	1337	13.7
أشغال وبناء	1860	22.5	25	1.7	1886	19.4
تجارة-خدمات	4436	53.7	941	63.8	5377	55.2
المجموع	8261	100	1474	100	9723	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء Office National des Statistiques

المنارة للاستشارات

والجدول يوضح معدل مشاركة القوى العاملة (15 سنة فأكثر) المنقح حسب الجنس في الجزائر لعام 2007

نسبة الإستخدام في الزراعة (%)			نسبة الإستخدام في الصناعة (%)			نسبة الإستخدام في الخدمات (%)		
ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين
18.80	12.07	17.60	9.19	22.18	11.50	72.0	65.75	70.90

المصدر: مصادر وطنية ورسمية ومنظمة العمل العربية مستندة على البيانات الرسمية المتاحة

والجدول يوضح متوسط إنتاجية العامل من الناتج الصناعي للجزائر (بالأسعار الجارية بالدولار)

2004	2005	2006
16 672	22 604	26 854

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2007

من إستقراء معطيات الجداول والأشكال أعلاه، إضافة إلى مضامين التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، يمكن إبداء التصورات وزوايا النظر التالية، عرفت نسبة البطالة تراجعا محسوسا وانحصارا متتاليا خلال طول السلسلة الزمنية المدروسة 1995-2010، حيث إنتقلت من مستوى قياسي بـ 29.8% عام 2000 لتتدحرج بشكل محسوس إلى 10.1% عام 2010 مقابل 28.1% عام 1995. أما معدلات البطالة فالمعدل العام خلال العقود الأربعة السابقة أي الفترة بين 1970-2010 هي 20.23%، وهو معدل بطالة مرتفع نسبيا، حيث شهدت إنخفاضا معتبر خلال السبعينات إذ تقلص من 22.4% سنة 1970 إلى 11.1% سنة 1979، بسبب البرامج التنموية المطبقة في غضون هذه الفترة كالثورة الزراعية وتطوير الصناعات الثقيلة، ولكن في الفترة من 1980 إلى 1999 بدأ يطرح بإلحاح عميق مسألة إرتفاع معدلات البطالة إلى مستويات رهيبة ومأساوية من 15.7% إلى 28.2%، بسبب مأزق تباطؤ الإقتصاد الجزائري خلال الثمانينات خصوصاً مع أزمة إنخفاض أسعار البترول إلى دون 10 دولار للبرميل وتقلص المداخيل من العملة الصعبة عام 1986، والذي أدى إلى تراجع الإستثمارات العمومية، مما إنعكس على الإنخفاض المحسوس في مناصب الشغل الموفرة سنويا تبعه تسريح كبير للعمال، إضافة إلى مخلفات ورواسب الفشل الذريع للمخططات السابقة، تلاه مباشرة الغضب الشعبي في أكتوبر 1988. هذا الوضع الإقتصادي المتأزم، جعل صناع القرار يعالجونه

المنارة للاستشارات

بإتخاذ حزمة من الإصلاحات الراديكالية على غرار الخوصصة والتحول النوعي نحو الإقتصاد الحر التحول للنظام الاقتصادي الحر وتوقف الدولة عن تشغيل الخريجين، التي شُرع فيها منذ مطلع عشرية التسعينات التي شهدت وضعا إجتماعيا خانقا ممزوج بدوامة العنف الدموية كواقع أمني صعب للغاية عامي 1994-1995. أما سنة 2000 إلى 2009، فشهدت إنخفاض نسبي في معدلات البطالة، نتيجة عودة الإنتعاش في أسعار النفط. حيث بلغت مستويات البطالة أعلى وأوّج نسبة لها بـ 29.8% بداية الألفية، وأدنى مستوى 10.1% عام 2010. ويرتقب الطاقم الحكومي أن ترتفع معدلات التشغيل أكثر حيث تكون معدلات النمو الإقتصادي خارج المحروقات مدفوعة بالإنفاق على برنامج الإستثمار العمومي للمخطط الخماسي 2010-2014 وذلك على خلفية العلاقة الطردية التناسبية بين مؤشرات الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال مدة تطبيق المخططين السابقين 2001-2009. وفي ذات الإتجاه التحليلي، شهد حجم السكان النشطين زيادة معتبرة خلال الفترة 1995-2010 تقدر بـ 3251100 شخص يشاركون في النشاط الإقتصادي، وإجمالي عدد المشتغلين فعلا لسنة 2010 فقدر بـ 9723000 عامل، أما عدد البطالين فهو 1089100 عاطل عن العمل. ويتبين من خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن عدد السكان الناشطين يتزايد أُسيا من سنة إلى أخرى بـ 2.68%، وهذا نفس الشيء بالنسبة لعدد الأفراد العاملين فهو أيضا في تزايد مستمر بـ 4.92%، بالموازاة مع تدحرج سنوي لنسبة البطالة بـ -3.04%، وهذا يعتبر مبدئيا إنجاز ومكسب هام مقارنة بالسنوات الماضية.

– تحليل سيناريو تغيرات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995–2000

بلغ عدد السكان النشطين 7.56 مليون نسمة يترجم معدل بطالة بنحو 28.1% عام 1995، فالقرارات الملزمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تهدف إلى البحث عن التشغيل الإجتماعي التام وإنما البحث عن التشغيل الإقتصادي التام، والذي يعني أيضا قبول مستوى من البطالة ونقص في التشغيل، وتكفلت الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات بلغت سنة 1995 حوالي 10335 تعاونية موزعة على 4 ولايات. وحدث في سنة 1996 هبوط طفيف أين بلغت النسبة 27.9%، وفي هذا السياق فإن المشروطية الخارجية للمؤسسات المالية والنقدية الدولية بشأن التصفية النهائية للمؤسسات العمومية العاجزة والوحدات الإنتاجية المفلسة وإعادة هيكلة تلك التي يمكن إنقاذها،

المنارة للاستشارات

وبالأخص في القطاع الصناعي الذي سجل معدلات نمو سالبة أدت إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ: التقاعد المسبق، البطالة التقنية، التسريح لأسباب إقتصادية، ولذلك سجل القطاع تراجعا بخصوص مناصب الشغل التي يوفرها مقارنة مع القطاع الزراعي أو البناء والأشغال العمومية والإدارة. وبحلول عام 1997 نجم عن الإصلاح العميق وبرامج التقشف المطبقة من مؤسسات بريتن وودز على الإقتصاد الجزائري، تراجع محسوس في مناصب الشغل والتسريح القسري المكثف لليد العاملة سواء كان ذلك في شكل ذهاب مبكر للتقاعد أو في مقابل تعويض عن الخدمة للذين لم يحن موعد تقاعدهم، يفسر لنا إستقرار معدل البطالة في نفس النسبة تؤكد بقاء معدل البطالة مرتفعا، بالموازاة مع النمو البطيء للتشغيل في القطاع الخاص. وقد شهد عام 1998 إرتفاع هامشي في معدل البطالة ليصل إلى 28% قياسا بالسنة السالفة، رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل إسترجاع الإستقرار الأمني، وللعلم فهذه السنة تمثل نهاية برامج الإصلاح (التثبيت والتعديل الهيكليين 1994-1998)، كما عرفت بداية إنتعاش أسعار البترول. وفي تضاعيف هذا الطرح فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280 عامل، كما تم غلق 239 مؤسسة و1175 وحدة ما بين 1996 و1998 وتسريح 383 ألف أجير، وإرتفاع متوسط مدة البحث عن الشغل من 30 شهر سنة 1991 إلى 55 شهر، إضافة إلى تزايد بطالة المتعلمين من الجامعيين حاملي الشهادات حيث قدر عددهم بحوالي 100 ألف شخص سنة 1998. وعرفت معطيات سنة 1999 عودة الإرتفاع كإستمرار لنزيف اليد العاملة بسبب مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع الإقتصاد العمومي الذي تراهن عليه السلطات ليصبح يتواكب مع أبجديات العرض والطلب بأن يكون التشغيل يتوافق مع المردودية ليبلغ معدل البطالة قرابة 29.2% من عدد السكان الناشطين البالغ مجموعهم 8.6 مليون شخص، وإنطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الإقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. ومع مطلع الألفية الثالثة وصلت نسبة البطالة الأوج بنسبة سيئة قاربت حدود 30% وهي أعلى ذروة هرمية تصلها تترجم نسبة 70% من حجم العمالة فقط، والجدير بالذكر ها هنا هو ما يفيد بأن الأولوية خلال هذه الفترة من الإصلاحات إلى غاية عام 2000 لم تعطى للتقليل والتخفيف من حدة البطالة، وتعتبر هذه الأخيرة إنعكاس لمخلفات وتراكمات الخروج من عنق الزجاجة لعقد

المنارة للاستشارات

التسعينات الذي إتسم بالركود (1986-1999)، وإنما الأولوية منحت للبحث عن الإستقرار الإقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي وتدنئة التضخم، وهناك إتجاه عام لزيادة مناصب الشغل في الإدارة (قطاع غير منتج بل تستفحل فيه البطالة المقنعة)، إذا بلغ عدد العمال المشغلون ما بين 1996 و2000 أكثر من 33% من مجموع السكان النشطين، فهي تسهم بتوفير ثلث مناصب الشغل.

– تحليل سيناريو تغيرات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2010:

منذ حلول عام 2001 شكّل منعرج نوعي في سوق الشغل بالجزائر من حيث النتائج المحصل عليها، حيث بدأت الإفرازات الإيجابية للإصلاح تظهر جلياً مدعومة بتأكد التحسن الجيد لمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي يمتد إلى غاية نهاية 2004 سمح بامتصاص جزئي للبطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة، وفي هذا الإطار عرف معدلها إنخفاضا ضئيلاً ولم يطرأ عليه تقلص ملموس لينزل إلى 27.3% فقط، حيث بلغ عدد حاملي الشهادات الجامعيين البطالين في حدود 140 ألف، مع زيادة دخول المرأة سوق العمل وإنتقلت حصة النساء من مجموع القوة العاملة النشطة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر 28.2% سنة 2001، كما سمح برنامج TUPHIMO بتوفير حوالي 22 ألف منصب شغل سنويا ما بين 1997 و2001 بتكلفة 99 ألف دينار لكل منصب، وإستهلاك غلاف مالي إجمالي بـ 4.5 مليار دينار. إنّ الوضعية المالية المريحة المحققة، بدأت تؤتي ثمارها على شكل تسجيل إنخفاض في معدلات البطالة حيث تدحرجت إلى 25.6% عام 2002، ويلاحظ التطور في القوة العاملة النشطة التي إنتقلت إلى 8.625 مليون نسمة بزيادة قدرها 29% مقارنة بعام 1995 ليعكس الجهود المبذولة في توفير ، إذ تمكنت 190340 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من توفير 612818 منصب شغل نصفها دائم خلال سنة 2002. وفي ذات الصدد، تعطي الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للحكومة ما بين 1999 و2003 أرقاما بخصوص توفير 175 ألف منصب شغل في الوظيف العمومي، و905 ألف منصب شغل في القطاع الإنتاجي بواسطة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أي في حدود 216 ألف منصب شغل سنويا، وهو ما أدى إلى تراجع معدل البطالة إلى 23.7% نهاية سنة 2003، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة ولاسيما المخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800 ألف

المنارة للاستشارات

وظيفة، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالآتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 90554 منصب. وتجدر الإشارة، إلى أن سنة 2004 سجلت أكبر تدنئة في معدل البطالة بـ 17.7% سنة 2004 بفقدانه مقدار ستة نقاط كاملة، ففي الحالة العادية لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الإقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم، وذلك يعزى حسب المصادر الحكومية، تم إضافة مهمة أخرى للصندوق الوطني لتأمين البطالة تتمثل في تأسيس جهاز لتشغيل الشباب ما بين 35 و50 سنة ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة. حيث تم إنشاء حوالي 405883 منصب شغل في إطار الصيغ المعمول بها، كما خصص لسنة 2004 حوالي 40 ألف عقد توظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل، موزعة على الإدارة العمومية بـ 35558 منصب والقطاع الإقتصادي بـ 7386 منصب، وهو ما يدعم الشكوك حول صحة المعطيات الرسمية، في غياب هيئات رقابية مستقلة بإمكانها التأكد من صحة المعلومات. وعرفت سنة 2005 بعث مخطط تنموي ثاني لدعم النمو الإقتصادي خلال الخماسي الممتد ما بين 2005 إلى غاية 2009 لبناء إقتصاد عصري قوي، إضافة إلى توليد مناصب شغل لشريحة الطاقات الشبابية التي تشكل الأغلبية الساحقة من تركيبة المجتمع الجزائري بحوالي 70%، وبالنسبة لمعدل البطالة فقد واصل إتجاهه التنازلي كمؤشر إيجابي لجدوى الخماسي الأول حيث إستقر في 15.3% نهاية عام 2005. وتفيد بيانات عام 2006 إزدياد التشغيل بشكل ملحوظ وتم إنشاء نحو 81 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمساعدة الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب التي أنشأت أكثر من 213 ألف وظيفة على الصعيد الوطني. وبعد إنشاء أزيد من 4 ملايين منصب شغل دائم ومؤقت خلال الفترة 1999 إلى نهاية 2007 عرفت نسبة البطالة زيادة ضئيلة مقارنة بعام 2006 إنتقلت من 12.3% إلى 11.8%. وتميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق التشغيل خلال نفس الفترة بإرتفاع السكان النشطين بحيث إنتقل عددهم إلى أزيد من 9.97 ملايين أي إرتفاع بمعدل سنوي يقدر بـ 5.6%. وتم في هذا عام 2008 إستحداث نحو عشرة آلاف مشروع، وإستمرار في ضخ ملايير الدولارات لتحقيق الإقلاع الإقتصادي المنشود بإغتنام فرصة البحبوحة المالية التي تمر بها البلاد نتيجة تضاعف مخزون الجزائر من العملة الصعبة، وعدم تأثرها كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، والشيء الملاحظ أنه

المنارة للاستشارات

خلال هذا البرنامج عرف حجم الإستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 23% سنويا، هذا ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت 11.3%. إنّ النسبة الإجمالية للفئة النشيطة في المجتمع كقوة عمل قدر نهاية 2009 بـ 10.544 مليون شخص من مجموع 35.4 مليون نسمة، وقد أعلنت منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) أن مستويات البطالة في العالم سنة 2009 هي الأعلى على الإطلاق (حوالي 2300 مليون شخص عاطل عن العمل)، كأحد مخلفات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في غلق العديد من المؤسسات وطرد العمال. وأن نسبة البطالة في الجزائر عام 2010 إستقرت في حدود 10.1% لتشكل تراجعا قويا مقارنة بالأعوام الفارطة.

إن التراجع الظاهري الملحوظ لنسب البطالة على مدى الفترة المدروسة لا يعود إلى التنظيم المحكم لسوق العمل بالجزائر، بل قد تحقق تحت أثر البرامج التنموية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، لاسيما المشاريع المسجلة في قطاع السكن والمقاولات، حيث يحتل البناء والأشغال عمومية مرتبة مهمة في إمتصاص البطالة (19.4%) بعد قطاعي التجارة والخدمات (55.2%) إلى جانب النقص الفادح في الصناعة (13.7%) والفلاحة (11.7%) عام 2010، ومن أهم نتائج فشل المشروع الإقتصادي، يجب الإشارة إلى بقاء البطالة في مستوى عال رغم الأموال التي تدفقت من أجل إنشاء مناصب شغل في هذين القطاعين الإستراتيجيين المولدين للثروة الدائمة، وتقول الأرقام الرسمية أن البطالة تراجعت إلى 9.8% عام 2011، وهو مستوى أحسن من الوضع في إسبانيا. لكن الحقيقة تختلف، حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأرقام الصماء تعكس حقيقة الجهد الحكومي المنجز، إلاّ أن ما يمكن ملاحظته أن معدلات البطالة في الجزائر تعكس خطورة هذه المشكلة حيث تجاوزت الحد المعقول والمقدر ما بين 5 و7%، ومنه فحتى 10% تعد نسبة مرتفعة، ويشكل الشباب العنصر الأساسي وحجر الزاوية في الإحتجاجات وأعمال الشغب التي تسجل يوميا في الجزائر، ورغم ذلك فإن الحكومة لم تجد المفاتيح التي تسمح لها بامتصاص البطالة التي تمس هذه الفئة بالدرجة الأول، بسبب تدفق خريجي الجامعات والمعاهد بأعداد تفوق قدرة إستيعاب جهاز الإنتاج الوطني، ينضاف إلى ذلك، توجه حاملي الشهادات بعد إستكمال مسارهم الدراسي إلى البحث عن وظائف في قطاع الوظيفة العمومية، بحثا عن الإستقرار ومسار مهني مضمون من النواحي الإجتماعية والمادية، حيث

المنارة للاستشارات

كشفت إحصاءات رسمية للمديرية العامة للوظيفة العمومية، عن بلوغ عدد الموظفين قرابة 1.7 مليون شخص من دائمين ومتعاقدين، مع عزوفهم عن المهن الحرفية والأعمال الحرة بـ 164 ألف عامل فقط نهاية عام 2010. علاوة على إستمرار المتقاعدين في تقلّد المسؤوليات بالإدارات العمومية، حيث كشفت الأرقام أن 12322 موظف تجاوزوا السن القانونية للتقاعد المقدرة بـ 60 سنة ودخلوا سن الشيخوخة، لكنهم ما زالوا يشغلون مناصبهم بحجة ضرورة الإستفادة من خبرات الموظفين القدامى[3].

التوصيات والمقترحات

*/ التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة متوقدة تحذو الحكومة، على خلفية أن الإستثمار المثمر يتطلب محيط إداري نزيه وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة لمبادئ الحوكمة الرشيدة (المساءلة، الإئتمان، الإفصاح) في دواليب ومفاصل السلطة، وتشديد الدور الرقابي لغرفتي البرلمان عبر فحصه للقوانين وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام. هذا إضافة إلى تعزيز إستقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين، وإخضاع حركة الأموال لمراقبة قوية، زيادة على إعطاء دور أكثر فاعلية للمنظمات النقابية والأوديت الداخلي ومجلس الإدارة في الشركات الكبرى، مع ضرورة غرس وترسيخ الوازع الديني المنبثق من روح رسالة الشريعة الإسلامية التي تحوي في ثناياها القيم المثلى والأخلاق الفاضلة والآداب السامية، من خلال تطعيم مواد الدستور وتخصيب النصوص التشريعية والأطر القانونية بذلك ؛

*/ إنشاء خلايا متابعة وأنظمة يقظة فعّالة تراقب تطورات الأوضاع الإقتصادية في الأسواق التي تسجل مبادلات تجارية ومعاملات مالية هائلة مع الجزائر كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي خصوصا إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال. حيث تكون بمثابة الشبكات التي تقوم بتجميع المعلومات لصناع القرار لتسطير مخططات المواجهة ورسم سيناريوهات المقاومة لإفرازات الأزمات وإرتدادات التقلبات المرتقبة وغير المرتقبة الحادثة في البورصات العالمية، حيث يجعل الجزائر في منآى ومأمن من المخاوف والهواجس التي تزعزع إستقرار الدول ؛

*/ لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق الشغل، يستدعي تثبيت شبكة معلوماتية وطنية لقياس اليد العاملة المتاحة (المؤهلة وغير المؤهلة)، إضافة إلى تقوية وتحفيز الوساطة في سوق العمل، والأهم من ذلك كله هو ضرورة تحقيق معدلات نمو إقتصادية مستقرة في حدود 6%

المنارة للاستشارات

فأكثر تكفي لتشغيل أكثر من 280 ألف شاب يفد على سوق العمل سنويا. وبأصالة علمية وموضوعية منهجية فإن المسؤولية أيضا تقع على عاتق الشباب في تسيير القروض والمشاريع الممنوحة لهم .

الهوامش والمراجع :

Θ اللافت للإنتباه هو حصول دول عربية أخرى على مؤشرات أحسن بكثير، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب 28 والبحرين 46 وسلطنة عمان 50 والكويت 54 والمملكة العربية السعودية 57 أما قطر فاعتبرت المؤشر الأحسن برصيد 7.2 درجة

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العالمية للشفافية بميونيخ
(http://www.transparency.org)
- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد
(http://www.arabanticorruption.org)
- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (http://www.coursupreme.dz)
- الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة أو الهيئة العليا للرقابة على الأموال العمومية
(http://www.ccomptes.org.dz)
- مجلة الشفافية، العدد 05، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، 2010
- علي خالفي: قياس الفساد وتحليل ميكانزمات مكافحته (دراسة إقتصادية حول الجزائر)، مجلة مركز البحث الإقتصادي المطبق من أجل التنمية CREAD، العدد 88، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص.103
- عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة تقييمة حول الإقتصاد الجزائري)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 46، 2009، ص.103
http://www.ccomptes.org.dz/documents/plan_strategique_2011_13_ar.pdf (Consulté Le 7-4-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2006 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008 (Consulté Le 26-3-2012)

المنارة للاستشارات

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.arabanticorruption.org/index.php?option=com_content&view=article&id=281A-2010&catid=37A2010-03-31-10-38-37&Itemid=175&lang=ar (Consulté Le 11-12-2011)
http://www.elkhabar.com/ar/watan/272804.html (Consulté Le 2-12-2011)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62FFA1B7-BF57-4545-BE79-C596DEB53463.htm (Consulté Le 12-03-2010)
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\11\11-09\09qpt90.5.htm (Consulté Le 11-11-2010)

[2]– عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإفتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

– التقارير السنوية حول التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz)

– الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.finance-algeria.org)

– الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)

– الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (http://www.algex.dz)

– الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (http://data.albankaldawli.org)

http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html (Consulté le 5-3-2011)
http://data.albankaldawli.org/indicator (Consulté le 5-3-2011)
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\10\10-21\21x43.htm (Consulté le 21-10-2010)
http://www.aenn.tv/evt_keraa.php?id=17 (Consulté le 3-1-2011)
http://www.aenn.tv/keraa.php?type=1&id=475 (Consulté le 11-3-2011)
http://www.algerie360.com/ar/55039/ (Consulté le 11-2-2012)
http://www.algerie360.com/ar/31313/ (Consulté le 4-3-2012)
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=13040:-2011-&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 18-2-2012)
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=7697:-2011&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 15-6-2011)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F95EF38-DEF0-4881-932B-0F0E86C27FEC.htm (Consulté le 12-6-2010)
http://www.elkhabar.com/ar/economie/250748.html (Consulté le 11-3-2011)

المنارة للاستشارات

http://www.djazairess.com/alfadjr/179895 (Consulté le 8-6-2011)

http://www.djazairess.com/echorouk/45804 (Consulté le 2-5-2011)

http://www.algex.dz/content.php?artID=1378&op=141 (Consulté le 9-5-2011)
http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85 (Consulté le 9-5-2011)

[3]– عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإفتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

– الموقع الشبكي للمديرية العامة للوظيفة العمومية (http://www.concours-fonction-publique.gov.dz)

– الموقع الشبكي للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (http://www.ands.dz)

– الموقع الشبكي للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (http://www.cnes.dz)

– الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (http://www.ansej.org.dz)

– الموقع الشبكي لمنتدى رؤساء المؤسسات (http://www.fce-dz.org)

– الموقع الشبكي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي (http://www.mtess.gov.dz)

– الموقع الشبكي لمنظمة العمل العربي، الكتاب الإحصائي (http://www.alolabor.org)

– الموقع الشبكي لصندوق النقد العربي (http://www.amf.org)

– الموقع الشبكي لمنظمة العمل الدولية (http://www.ilo.org)

- Rapport portant Evaluation des dispositifs d'emploi, Conseil National Economique et Social
- Avis Relatif au Plan National de Lutte contre le Chômage, Conseil National Economique et Social
http://www.ons.dz/them_sta.htm (Consulté Le 12-2-2012)
http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.htm (Consulté Le 12-2-2012)
http://www.cnes.dz_dispositif_emploi/doc (Consulté Le 3-3-2012)
http://www.cnes.dz_Chômage/doc (Consulté Le 3-3-2012)
http://www.aenn.tv/evt_keraa.php?id=17 (Consulté le 11-3-2011)
http://www.andi.dz/ar/?fc=demographie (Consulté le 4-3-2011)
http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS/arabe/moukadimat.htm (Consulté Le 8-4-2012)
http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS/arabe/moulakhas.htm (Consulté Le 8-4-2012)
http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi_08.htm
http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/salaires_09.htm l

المنارة للاستشارات

http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?story=11/04/12/0624920 (Consulté Le 12-4-2011)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_166021.pdf (Consulté Le 6-12-2011)
http://www.ilo.org/global/publications/books/global-employment-trends/WCMS_171571/lang--en/index.htm (Consulté Le 6-12-2011)
http://www.alolabor.org/final/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=132&Itemid=85&lang=ar (Consulté Le 8-3-2012)
http://www.algerie360.com/ar/31313 (Consulté le 30-11-2010)
http://www.djazairess.com/elmassa/35656 (Consulté le 13-7-2010)
http://www.djazairess.com/alahrar/19613 (Consulté le 20-12-2010)
http://www.djazairess.com/aps/98707 (Consulté le 19-12-2010)
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=29280 (Consulté le 1-8-2011)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ADF089D8-EF23-4782-807C-A9883B308DAE.htm (Consulté le 19-3-2011)
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/newsbriefs/general/2007/01/25/newsbrief-01 (Consulté le 9-4-2011)
http://www.elwatandz.com/algerie/209.html (Consulté le 9-4-2011)
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/67771/posts/285307 (Consulté le 30-7-2010)

المنارة للاستشارات